



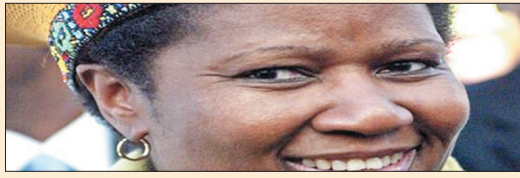
14 OCTOBER

14 أكتوبر
www.14october.com

الجمعة والسبت 1 - 2 نوفمبر 2013م العدد 15901

9

مسؤولة أهمية تشيد بكون نصف المتلمين الأميين لمجلس التعاون من النساء



العامة بالسياسة والاقتصاد أمر أساسي للديمقراطية والعدالة مشددة على أن "المساواة في الحقوق تعزز اقتصادات صحية ومستدامة على المدى الطويل وتمهد الطريق للمساواة" بين الجنسين. وقالت المسؤولة الأممية "سرتنا تحديدا أن النساء اللاتي تم تعيينهن ذوات تأهيل عال لهذه المناصب القيادية.. أثني على عمان والإمارات وقطر لتبجيل النساء في مواقع صنع القرار من خلال هذه التعيينات وأمل أن دولا أكثر في المنطقة والعالم تحطو خطوات مماثلة". يذكر أن مؤسسة الأمم المتحدة للمرأة هي منظمة نسائية تعمل على تكريس المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وقد تم تأسيسها في العام 2010 لتسريع التقدم على تلبية احتياجات النساء في جميع أنحاء العالم.

أعربت المديرية التنفيذية لمؤسسة الأمم المتحدة للمرأة فومزيل ملامبو نوكوكا عن سعادتها بأن ثلاثة من ستة ممثلين دائمين لدول مجلس التعاون الخليجي في المنظمة الأممية من النساء. وكان قد تم تعيين السفيرة عليا أحمد سيف آل ثاني ممثلة دائمة لقطر لدى الأمم المتحدة الأسبوع الماضي والسفيرة لانا نسيبة ممثلة دائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة الشهر الماضي فيما عينت السفيرة ليونا سلطان الغفيري ممثلة دائمة لسلطنة عمان في 2011. وكانت الكويت أول دولة خليجية تعين امرأة في هذا المنصب عندما عينت السفيرة نبيلة الملا ممثلة دائمة للبلاد لدى الأمم المتحدة في الفترة من (2004 - 2006). وأشادت ملامبو نوكوكا في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) بهذه التعيينات مؤكدة أن "المرأة في الأمم المتحدة تدعو بقوة لتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها ونحن سعداء برؤية عدد متزايد من النساء في المناصب القيادية بما في ذلك الممثلون الدائمون لدى الأمم المتحدة لدول مجلس التعاون الخليجي". وأضافت أن "مشاركة تامة للمرأة وعلى قدم المساواة في الوظائف



شقائق

إشراف / أماني العسيري

في الحفل الختامي لتتويج مخرجات مشروع المنتديات الحوارية الذي نفذه مركز المرأة بجامعة عدن..

د. هدى علوي : هدفنا إلى التجسير بين السلطات المعنية

ومكونات المجتمع المحلي للوقوف أمام التحديات والحد من تفاقمها



■ عدن / ابتسام العسيري

قالت الدكتورة هدى علوي مديرة مركز المرأة للبحوث والتدريب بجامعة عدن في الكلمة التي ألقته في الحفل الختامي لتتويج مخرجات مشروع المنتديات الحوارية الذي نفذه مركز المرأة بجامعة عدن : بادر المركز من خلال جملة المنتديات الحوارية للوقوف أمام القضايا الحيوية والإستراتيجية وهدف إلى التجسير بين السلطات المعنية ومكونات المجتمع المحلي بهدف التعامل مع التحديات والحد من تفاقمها وضمان بقاء عدن مدينة حديثة وتنوير ورمز المدنية والتسامح الاجتماعي.

وواصلت « نهدف من خلال تنظيم مثل هذه البرامج التي ينفذها المركز إلى ابتكار أساليب وخطابات لأولويات احتياجات المجتمع واستحقاقات النساء في بلادنا ، مشيرة إلى أن المنتديات وقفت أمام جملة من القضايا والموضوعات محل الجدل والتي تستدعي الكثير من النقاشات التي تقف للحد منها ، كما توازي كل أشكال وصور الحوارات الجارية بما فيها الحوار الوطني الأنا تميز بأنها أكثر مرونة وسلاسة لأنها تنفذ في ظل مشاركة مجتمعية أوسع.

وأوضحت أن عناوين هذه المنتديات اختيرت بعناية والتقطت من واقع إدراك واستشفاف أبرز المشكلات المجتمعية فقد شملت المنشآت الإستراتيجية وما يتعلق بالصعوبات التي تواجه هذه المنشآت وتدعيم الخدمات والتخلص من العوائق. وقالت إن هذه المنتديات على تنوعها استمدت الأمال ودعت إلى استشفاف المستقبل أكثر بعيدا عن اليأس والتذمر واستطاعت أن تملك زمام المبادرة في تبني توصيات وضعت النقاط على الحروف، مضيفة « أن النطاق الجغرافي لهذه المنتديات امتدت بين مديريات محافظة عدن فشملت الجغرافية الإنسانية للمدينة التي جعلنا أقل تعصبا وأكثر تسامحا. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى الجهود المبذولة من قبل مشاركة المكونات الاجتماعية المختلفة والسلطة المحلية، الذين لعبوا دورا كبيرا في تسهيل وتوفير المناخات المشجعة والمناقشات الحيوية لسكان عدن .

وتضمنت توصيات متعلقة بالتصدي لظاهرة البطالة وتقييم الوضع التعليمي والمحافظة على المعالم التاريخية في محافظة عدن وميناء ومصافي عدن وإدماج المهشين في المجتمع والوضع الصحي واستقلالية القضاء، حيث طالبت أبرز التوصيات ب: التصدي لظاهرة البطالة إعطاء الأولوية في التوظيف للشباب المؤهلين من أبناء محافظة عدن ودعم ومساندة وإنشاء المعاهد المهنية المتخصصة التي تواكب احتياجات سوق العمل وإعادة النظر في الإعانات التي يقدمها صندوق

الرعاية الاجتماعية والعمل على توجيهها في طريقها الصحيح. ودعم ومساندة إنشاء المعاهد المهنية المتخصصة التي تواكب احتياجات سوق العمل، وتشجيع الشباب على الإخراط فيها. تشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي والعمل على توفير الظروف المحضرة للاستثمار والمساهمة في خلق روعي مجتمعي مساند للاستثمار في المحافظة.

كما دعا البيان إلى حث المؤسسات التعليمية على إيجاد مراكز تأهيل وتدريب للمعلمين لتزويدهم بكل ما هو جديد في التعليم، وتوفير موجهين تربويين في الميدان لتقييم أي أخطاء في الخطط التعليمية، وخلق مناهج سياسية واقتصادية تشجع التعليم العام، والعمل على تفعيل دور مجالس الأباء في المدارس وإشراكهم في الرقابة على العملية التعليمية، وتوحيد الجهود لتشكيل مجلس أعلى للتعليم، وإجراء دراسات بحثية متخصصة تساهم في ربط التعليم ومخرجاته بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

المحافظة على المعالم التاريخية

وأوصت بمساندة كل الجهود المبذولة لإعلان عدن محمية تاريخية لصون المعالم والأثار الموجودة فيها، وحث السلطات المحلية على الوقف الفوري لأعمال البناء والترميم والهدم والبيع لكل ما يتصل بالمعالم التاريخية والأثرية للمدينة، توعية المجتمع بأهمية المحافظة على المعالم الأثرية والحضارية لمدينة عدن ودورها في تنمية المجتمع، كما حثت على تشجيع

ومنح كافة الصلاحيات لإدارة الميناء والمصافي لتسيير أعمالها وفقا للمنهج التجاري الحر الذي يتيح لهم حرية اتخاذ القرارات، مراجعة التشريعات والنظم واللوائح والوضع التنظيمي والهيكلي للميناء والمصافي وبما يتواءم مع سوق العمل، وإيجاد شراكة إستراتيجية بين سلطة الميناء ومصافي عدن لتحسين وتطوير خدمات ترمين البواخر بالوقود وغير ذلك من المجالات ذات الصلة، وكذلك الشراكة مع القطاع الخاص وفقا للرؤية التجارية. ونوه إلى أهمية تطوير المراكز التدريبية البحرية لتواكب مراكز التدريب الإقليمية، ووضع تشريعات ونظم وضرورة إنشاء محكمة بحرية متخصصة.

إدماج المهشين في المجتمع

ونادت توصيات المنتدى الحوارية المتعلقة بإدماج المهشين في المجتمع بتعزيز التدابير القانونية اللازمة لحماية حقوق الأطفال المهشين من كافة أشكال العنف والاستغلال الاقتصادي والجسدي والتجارة وبما يمكنهم من التمتع بطفولة آمنة مستقرة

المنتديات الحوارية تميزت بكونها سلسة لأنها تنفذ في ظل مشاركة مجتمعية أوسع

النطاق الجغرافي للمنتديات الحوارية امتد بين مديريات محافظة عدن

الأممية على المواقع التاريخية، التوثيق السريع للعالم والأثار في المحافظة ومساندة جهود الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمنظمات المدنية في الحصر والتوثيق لهذه المعالم أساسا. توعية المجتمع بأهمية المحافظة على المعالم الأثرية والحضارية لمدينة عدن ودورها في تنمية المجتمع، وحث السلطات المحلية على تشديد الحراسة الأممية على المواقع التاريخية.

ميناء ومصافي عدن وتنمية المجتمع

ودعا البيان إلى إعطاء ميناء ومصافي عدن الأولوية في الاستثمارات التطويرية، العمل على وقف وسحب المبالغ التي يتم صرفها من أراضي الميناء، العمل على تشجيع رأس المال الوطني الحقيقي وليس الوهمي للاستثمار في البنية التحتية لمدينة عدن.

لكافة القطاعات.

استقلال القضاء

الارتقاء بالقضاء بحيث يترأس السلطتين التنفيذية والتشريعية، العمل على إيجاد نظام إداري مستقل للقضاء يتضمن ضوابط وقواعد ثابتة تنظم مسألة نقل القضاة، وترقيتهم، وتدريبهم بحيث يضمن القاضي بذلك غل يد السلطة التنفيذية من التدخل في هذه المسائل حتى لا يستخدم كوسيلة للضغط عليه أو نكاية به. العمل على أن يشمل الدستور القادم على ضمانات واضحة لاستقلال السلطة القضائية ماليا وإداريا وماليا.

وضرورة وجود محكمة دستورية في النظام القضائي الجديد لتلافي المشاكل الدستورية وإلغاء المحاكم الاستثنائية (الخاصة) كون الاختصاص لجميع المحاكم باتجاه يساهم في خلق مناخ وبيئة صالحة لاستقلال القضاء، تفعيل سلطة الرقابة والتفتيش الدوري لأعمال القضاء.

تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراد، وذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين، ومع ذوي العلاقة، إشراك منظمات المجتمع المدني مع السلطات القضائية في مناقشة القضايا الهامة، وبخاصة في صياغة القوانين وتعديلها، وكذلك في اتخاذ القرارات الإستراتيجية. إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل التي تعرق سير عمل المؤسسة القضائية ، واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية.

المساهمة الفاعلة مع السلطات ومؤسسات العمل المدني المختلفة والخاصة، من أجل تعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية، وخضوع القائمين عليه للمساءلة وأولهم منسبو الجهاز القضائي. التأكيد على ضرورة إخضاع هيئة التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل حتى تضمن الاستقلال الكامل للقضاء ضمنا لحق المتهم في محاكمة عادلة ونزيهة. وتخلل الحفل الذي حضره حسن السلامي عضو مجلس الشورى وكيل محافظة عدن أحمد سالم ربيع ومدير مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بعدن أيوب أبو بكر والإعلاميين والنشطاء المجتمعيين عرض عدد من الفقرات الغنائية والاستكشاث المعبرة عن حقوق المرأة، كما شهد عرض أفلام وثائقية عن مدينة عدن ومكانتها التاريخية والاقتصادية.

خلال بناء وإنشاء مدارس محو الأمية ومدارس ابتدائية وتوفير الكادر من المدرسين المعلمين وإعاقهم من الرسوم الدراسية لكل المراحل التعليمية وتشجيعهم على الاستمرار. وتنمية قدرات المرأة المهشمة من ساكني الضيف وتوعيتها بحقوقها وواجباتها نحو أسرته ومجتمعها من خلال إقامة دورات تدريبية لشباب الفئات المهشمة وحلقات توعية ميدانية حتى يتمكنوا من نشر الوعي الحقوقي والقانوني والتوعية المجتمعية في مجالات التعليم والتثقيف الصحي والبيئي والإنجابي.

وتغيير النظرة التقليدية تجاه دور الفئة المهشمة الضعيفة من سكان المحايي والصفيح وإشراكهم في كافة برامج التنمية المحلية مع توفير الاحتياجات الضرورية لهم مثل الماء والكهرباء وإنشاء وحدات صحية في تلك الحوارية مع توفير كادر من الأطباء والمرضين والعلاجيات والإسعافات الأولية مع القيام بأنشطة توعوية عامة في أوساط هذه الفئة والمجتمع ضمن إستراتيجية الدولة والمنظمات وتعزيز دور المجالس المحلية في تقديم أوضاع هذه الفئة مع اعتماد وتسجيل كل الحالات المستحقة في صندوق الرعاية الاجتماعية.

وإيجاد دعم حكومي من السلطة المحلية وخلق شراكة مع المانحين والممولين لتحسين ظروف فئات المهشين الأشد فقرا في اليمن، ودمج هذه الفئة بين أوساط المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة ومساعدتهم بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي لتلك الأسر...

وإيجاد دراسة قائمة على مسح واقعي ومعرفة أوضاعهم على الطبيعة في أماكن جمعاتهم لمساعدتهم بما يساهم في بناء القدرات وتشجيع كل فئات المجتمع للتعاون مع المهشين من خلال دعمهم ومشاركتهم في المجتمع.

الوضع الصحي

وخرج المنتدى السادس حول الوضع الصحي بضرورة تفعيل دور نقابة الأطباء لعملية الرقابة والمحاسبة، إقامة مؤتمر صحي بشكل دوري لرقابة وتقييم الأوضاع الصحية، تحديث المناهج التعليمية الخاصة بطلاب الطب وبما يتواءم مع التطورات العالمية في هذا المجال، توسيع العمل بإستراتيجية الرعاية الصحية الأولية، وإعادة ترتيب موازنات القطاع الصحي وبما يضمن التحسين من المستوى المعيشي والعلمي للكادر الطبي، تطبيق مبدأ الشفافية لتحسين الوضع العام

تأخرت في تبديل "الفوطة الصحية"!

فتاة تصاب بانهيار منظومات الجسم

ذهبت إلى المستشفى شابة مصابة بـ"صدمة التسمم"، وهي ناجمة عن تلوث جراء من عدم تبديل "الفوطة الصحية"، وهذا يؤدي إلى انهيار منظومات الجسم. وقد صرح مدير قسم الطوارئ العام في المستشفى أن هذه الفتاة (وعمرها 18 عاما)، وصلت إلى المستشفى وهي تعاني من ارتفاع في درجة حرارة جسمها ومن الإسهال والضعف الشديد وأعراض أخرى تدل على عدم استقرار حالتها، وتبين من الفحوصات التي أجريت لها أنها تعاني من انهيار منظومات جسمها ، بسبب عدم تبديلها " الفوطة الصحية " الراقية من أعراض العادة الشهرية. وكان علاج الفتاة عن طريق بعض الأدوية مثل المضادات الحيوية المكثفة (الانتبي بيوتيك) وتزويد جسمها بالسوائل لترميم ما تضرر داخل الجسم. ولذلك فقد نصح الأطباء الفتيات والسيدات بضرورة تبديل الفوط الصحية أيام الدورة الشهرية كل 4 ساعات على الأكثر لمنع حدوث أي مشاكل أو مضاعفات صحية.

فتحية عبد الواسع

هي المحامية فتحية عبد الواسع محمد، درست الحقوق في كلية الحقوق بعدن وكيل أمانة العاصمة للشئون القانونية (الآن)، (1987 - 1990م) المستشار القانوني لوزارة الثقافة والإعلام. لها إسهامات بارزة في وضع عدد من التشريعات والقوانين اليمنية: - قانون السياحة. - قانون الصحافة والطبوعات - المساهمة بدور رئيسي في وضع عدد من اللوائح التنفيذية والتنظيمية المتعلقة بالنشاط الإعلامي والمؤسسات الإعلامية. - قامت بإعداد أدلة قانونية. - تمثيل الجمهورية اليمنية في عدد من اللقاءات والمؤتمرات الخارجية كعضو في الوفد اليمني والتمثيل في بعضها كخبيرة. - الإسهام في تقديم مقترحات تعديل بعض القوانين التي تشكل تمييزا ضد المرأة أو تصنيف حقا قانونيا إلى المرأة من خلال عملها مع اللجنة الوطنية للمرأة. - إعداد الدراسة المسحية للمشروعات والبرامج والأنشطة في مجال التمكين القانوني للمرأة (ضمن مشاريع منظمة المرأة العربية). - إعداد أوراق عمل ودراسات في مجالات مختلفة مثل حقوق الطفلة الفتاه وشئون المرأة - النوع الاجتماعي، الجنسية، حقوق المواطنة، وحرية الصحافة في التشريعات اليمنية والتشريعات والدراسات بالوزارة.

من الوجوه الحديثة في بلادي

